

خلال الاجتماع الثالث للجنة التنسيق بمجال الاستثمار والبيئة والبنى التحتية

وكيل «المالية»: الكويت تثنّ دعم السعودية وتؤكد تعزيز التنسيق الاقتصادي والتجاري



وكيل وزارة المالية أسيل المنيفي خلال الاجتماع

تقدير وإشادة لدى حكومة وشعب دولة الكويت، مؤكدة أهمية التنسيق الثنائي والعمل المشترك بين مختلف الجهات في كلا البلدين، والتواصل الثنائي الدائم لمواكبة التحديات خاصة في المجال التجاري والاقتصادي. وفي ختام الاجتماع، تم التوقيع على محضر الاجتماع الثالث للجنة التنسيق في مجال الاستثمار والبيئة والبنى التحتية بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، والذي تضمن عددا من المبادرات وخطط العمل للفترة القادمة في عدد من المجالات، من أهمها المجال المالي والاستثماري والتنموي، ومجال سكك الحديد، وغيرها من المجالات ذات الأولوية لدى كلا البلدين.

المشروعات المشتركة بما يخدم المصالح الاستراتيجية للبلدين الشقيقين. كما تم استعراض ما تم التوصل إليه في الفترة الماضية من جهود مشتركة في مجال تبادل الفرص الاستثمارية بين البلدين، وتهئية البيئة والدعم اللازم للمستثمرين، وتبادل الرؤى وبرامج العمل لعدد من المشاريع النوعية المستهدفة في مجال تحقيق الأمن الغذائي في كلا البلدين. وفي مداخله لها، أشارت وكيل وزارة المالية أسيل المنيفي إلى أن موقف المملكة العربية السعودية إلى جانب دولة الكويت خلال التطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة، وتسخير إمكانياتها لضمان حركة السلع، محل

اختتمت أمس أعمال الاجتماع الثالث للجنة التنسيق في مجال الاستثمار والبيئة والبنى التحتية، المنبثقة عن مجلس التنسيق الكويتي - السعودي، وذلك عبر الاتصال المرئي، حيث ترأست الجانب الكويتي وكيل وزارة المالية أسيل المنيفي، فيما ترأس الجانب السعودي وكيل وزارة الاستثمار استعراضات والمستجدات المبادرات المشتركة ومقابلة سير تنفيذها، إلى جانب بحث سبل تعزيز التعاون في مجالات الاستثمار والبيئة والبنى التحتية، وتطوير

ضمن جهوده المتواصلة لدعم حملة «لنكن على دراية»

«بوبيان» يحذر من الإعلانات الاستثمارية الوهمية



مضمونة خلال فترة قصيرة. وأكد البنك أن اتخاذ القرار الاستثماري السليم يبدأ بفهم طبيعة المنتج والمخاطر المرتبطة به، والحذر من الوعود بتحقيق مكاسب سريعة، موضحاً أن الوعي والتحقق من المعلومات يمثلان خط الدفاع الأول أمام محاولات الاحتيال والاستثمار الوهمي. واختتم «بوبيان» بالتأكيد على مواصلة جهود التوعوية عبر قنواته الرسمية ومنصاته الرقمية، بما يسهم في تعزيز الثقافة المالية والمصرفية، وتمكين مختلف شرائح المجتمع من اتخاذ قرارات أكثر وعياً وأماناً، والتحقق من الفرص الاستثمارية المتداولة عبر القنوات الرقمية قبل التفاعل معها.

مالية إلى جهات مجهولة. ودعا «بوبيان» الراغبين في الاستثمار إلى عدم الاكتفاء بالمعلومات الواردة في الإعلان، والتحقق من اسم الجهة المعلنة وطبيعة نشاطها وصلاحيات ترخيصها من خلال المواقع الرسمية للجهات الرقابية المعنية، إلى جانب التأكد من صحة عنوان البريد الإلكتروني والحسابات المستخدمة للتواصل. كما شدد على ضرورة تجنب تحويل الأموال إلى حسابات شخصية أو جهات غير معروفة، وعدم مشاركة كلمات المرور أو رمز التحقق لمرة واحدة OTP أو بيانات البطاقات والحسابات المصرفية، والحذر من أي جهة تمارس الضغط لاتخاذ قرار سريع أو تدعي تحقيق عوائد

جهات معروفة، أو تنتحلل صفة شركات وشخصيات موثوقة، إلى جانب توظيف صور ومقاطع ومحتوى مصمم باستخدام التقنيات الحديثة والكذاء الاصطناعي، بهدف إضفاء مساحة أكبر من المصداقية على عروض وفرض غير حقيقية، واستغلال محدودية المعرفة الاستثمارية لدى البعض. وبين أن ظهور الإعلان بصورة احترافية أو تداوله على نطاق أوسع لا يمثل دليلاً على موثوقيته، لا سيما أن بعض محاولات الاحتيال تبدأ بإعلان أو رسالة مباشرة، ثم الانتقال إلى حسابات أو مواقع وروابط مزيفة تطلب منه تسجيل بياناته الشخصية والمصرفية أو تحويل مبالغ

في ظل التطور المتسارع لأساليب الاحتيال الإلكتروني، أكد بنك بوبيان أهمية التحقق من هوية الجهات المروجة للفرص والمنتجات الاستثمارية عبر القنوات الاستثمارية ومنصات التواصل الاجتماعي، والتأكد من حصولها على التراخيص اللازمة قبل اتخاذ أي قرار استثماري أو تحويل الأموال، مشدداً على ضرورة الحذر من الإعلانات المزيفة التي تستغل الانتشار الواسع لهذه القنوات للوصول إلى الأفراد، لاسيما المتدثرين في مجال الاستثمار، وإقناعهم بتحقيق أرباح وعوائد مرتفعة وبصورة سريعة. ويأتي ذلك ضمن جهود البنك التوعوية المتواصلة ودعمه لحملة «لنكن على دراية»، الهادفة إلى رفع مستوى الوعي المالي والأمني وتعزيز ثقافة الاستخدام الآمن للخدمات الرقمية والتعريف بأساليب الاحتيال الحديثة وكيفية التعامل معها. وأوضح البنك أن الإعلانات الاستثمارية الوهمية باتت أكثر تطوراً وقدره على محاكاة المحتوى الحقيقي، حيث قد تستخدم أسماء أو شعارات

الشركة ستقوم باسترداد قيمة التذاكر بالكامل أو تغيير موعد السفر دون رسوم إضافية

«الجزيرة»: تأجيل استئناف رحلات الترانزيت عبر «T5»



الهيئة العامة للطيران. وسنواصل العمل والتعاون الوثيق مع الهيئة لدعم جهودها الرامية إلى استكمال استعداداتها لاستئناف عمليات رحلات الربط والترانزيت عبر مبنى ركاب الجزيرة T5. ونؤكد مرة أخرى التزامنا بدعم قطاع الطيران في الكويت، وتعزيز الربط الجوي وتوسيع خيارات السفر المتاحة لمسافريننا. وسنعلن عن موعد استئناف رحلات الربط والترانزيت فور تحديده. ونشكر مسافريننا على صبرهم وتفهمهم وثقتهم المستمرة بطيران الجزيرة.

شركات الطيران العاملة عبر المطارات الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة رحلات نقل المسافرين المحولين (الترانزيت) تدريجياً وصولاً إلى استئنافها بالكامل اليوم. ونرى أن استئناف هذه الرحلات عبر الكويت يخدم المسافرين ويدعم الأسواق التي نخدمها ويعزز ربط توسع الخدمات المتوافرة عبر مطار الكويت الدولي بما يرسخ مكانته كجوابة مهمة للنقل الجوي. ندرك تماماً أن استئناف هذه الخدمات يتطلب التنسيق مع

بناء على طلب الهيئة العامة للطيران المدني الكويتي بتأجيل تفعيل خدمة نقل الركاب المحولين (الترانزيت) عبر مطار الكويت الدولي، نود أن نعتذر لمسافريننا عن عدم المضي في تفعيل تلك الخدمة وتأجيل استئناف هذه الرحلات عبر مبنى ركاب الجزيرة T5 حتى إشعار آخر. كما نود أن نعتذر لمسافريننا الأعزاء الذين تأثرت خطط سفرهم بسبب هذا القرار، وسنقوم الشركة باسترداد قيمة تذاكرهم بالكامل أو تغيير موعد السفر دون رسوم إضافية. فمُنذ مارس 2026، استأنفت

تحت شعار «مستقبل الخدمات المصرفية»

«وربة» يعلن فتح باب التسجيل في برنامج «رود 7.0»



أنور الغيث

وربة و DIFC، في إطار دعم الابتكار وتوفير فرص جديدة أمام المواهب الشابة للتعرف على التطورات الحديثة في التكنولوجيا والخدمات المالية. وتنعكس هذه الشراكة أهمية التعاون بين المؤسسات المالية والمنظومات المتخصصة في الابتكار، بما يسهم في توفير بيئة مناسبة لتطوير الأفكار الجديدة وربطها باحتياجات القطاع المصرفي المتغيرة، حيث أتاحت في النسخة السابقة للمشاركين فرصة الحضور لمقر DIFC في إمارة دبي وذلك بهدف تعزيز اكتساب الخبرات القيمة في مجال الابتكار المصرفي، وعلاوة على ذلك ستتاح الفرصة مجدداً للمشاركين في نسخته الحالية.

وتحتهد البرنامج إلى الطلبة الذين يدرسون حالياً في المملكة المتحدة، سواء في مرحلة البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه، للمبادرة إلى التسجيل للمشاركة في هذه التجربة الابتكارية، حيث سيتاح تقديم طلبات التسجيل للطلبة من دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي. وتمثل مشاركة الطلبة فرصة لتطوير مهاراتهم في الابتكار والعمل الجماعي، والتعرف بصورة أعمق على التطبيقات المحتملة للتكنولوجيا في القطاع المصرفي، فضلاً عن تطوير حلول وأفكار يمكن تقديمها أمام مجموعة من المختصين خلال المرحلة النهائية من البرنامج.

ويوجه البرنامج دعوته إلى الطلبة الذين يدرسون حالياً في المملكة المتحدة، سواء في مرحلة البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه، للمبادرة إلى التسجيل للمشاركة في هذه التجربة الابتكارية، حيث سيتاح تقديم طلبات التسجيل للطلبة من دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي. وتمثل مشاركة الطلبة فرصة لتطوير مهاراتهم في الابتكار والعمل الجماعي، والتعرف بصورة أعمق على التطبيقات المحتملة للتكنولوجيا في القطاع المصرفي، فضلاً عن تطوير حلول وأفكار يمكن تقديمها أمام مجموعة من المختصين خلال المرحلة النهائية من البرنامج.

دعوة الطلبة للمشاركة وتقديم أفكارهم

ويأتي إطلاق النسخة السابعة من «رود» ليؤكد استمرار البرنامج كأحدى مبادرات بنك وربة الرئيسية في مجال الابتكار، من خلال توفير منصة تجمع الطلبة وأصحاب الأفكار والمواهب مع قطاع الخدمات المصرفية، وتشجيعهم على استكشاف الإمكانات التي توفرها التكنولوجيا الحديثة.

جوائز نقدية بقيمة 30 ألف جنيه إسترليني

ويتضمن البرنامج جوائز نقدية للفرق المشاركة تبلغ قيمتها الإجمالية 30 ألف جنيه إسترليني، إلى جانب جوائز ومكافآت إضافية سيتم الإعلان عنها خلال الفترة المقبلة. ومن خلال هذه الجوائز، يسعى البرنامج إلى تحفيز المشاركين على تقديم أفكار مبتكرة وقابلة للتطوير، وتشجيعهم على مواصلة العمل على مشاريعهم وتحولها من مجرد أفكار إلى حلول يمكن أن تحمل قيمة مستقبلية.

برنامج ابتكاري يمتد لمدة أسابيع

ويمتد برنامج «رود 7.0» لفترة تصل إلى 8 أسابيع، على أن يتم تقديم التدريبات بصورة افتراضية عبر البرامج التقنية المهيئة للتفاعل والمشاركة بصورة إيجابية، بما يتيح للمشاركين

شراكة تجمع بنك وربة و DIFC

ويقام برنامج «رود 7.0» بالتعاون بين بنك

أحد المسارات المهمة لدعم منظومة الابتكار، مؤكداً أن بنك وربة يواصل العمل على بناء شراكات وبرامج تتيح للمشاركين فرصاً للتعليم والتجربة والتطوير، بما يتماشى مع التحولات التي يشهدها القطاع المالي والمصرفي عالياً.

مستقبل الخدمات المصرفية محور النسخة السابعة

ويركز «رود 7.0» على استكشاف حالات مرتبطة بأحدث التقنيات المتقدمة، ودراسة الكيفية التي يمكن من خلالها توظيف هذه التقنيات في الصناعة المصرفية، بما يفتح المجال أمام المشاركين لتقديم أفكار وحلول مبتكرة تتعامل مع احتياجات وتحديات مستقبلية في القطاع.

ويهدف البرنامج إلى تعزيز التفكير الابتكاري لدى المشاركين، وتحويل المعرفة النظرية إلى تطبيقات عملية، إلى جانب إتاحة المجال أمام الطلبة للعمل على تقديم أفكار جديدة ضمن بيئة تركز على الابتكار والتكنولوجيا والخدمات المصرفية.

برنامج ابتكاري يمتد لمدة أسابيع

ويتمتع برنامج «رود 7.0» بفرصة فريدة للتفاعل والمشاركة بصورة إيجابية، بما يتيح للمشاركين

وأضاف الغيث: إن اختيار شعار «مستقبل الخدمات المصرفية» للنسخة السابعة يعكس أهمية الاستفادة من التطورات المتسارعة في التكنولوجيا، خصوصاً التقنيات المتقدمة التي أصبحت تساهم بشكل فعال في إعادة صياغة تجربة العملاء وتطوير العمليات والخدمات المالية. ومن خلال رود 7.0، نسعى إلى تشجيع الطلبة والمواهب على التفكير بصورة مختلفة واستثمار معارفهم الأكاديمية في ابتكار حلول تحمل قيمة حقيقية للقطاع المصرفي. وأشار الغيث إلى أن الاستثمار في الطاقات والمواهب الشابة يمثل

خلال مشاركة الجهاز في اجتماع مجموعة الخبراء الحكومية الدولية

«المراقبين الماليين» يؤكد أهمية تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة وحسن إدارة الموارد العامة



وفد جهاز المراقبين الماليين برئاسة ندى السهلي خلال الاجتماع

مع المؤسسات والمنظمات المشاركة. كما تعكس المشاركة اهتمام الجهاز بتعزيز التعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بالمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير، بما يسهم في تطوير الممارسات الرقابية ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتسبق أعمال الاجتماع فعالية تعقد اليوم حول بناء القدرات التنظيمية والمؤسسية والبشرية اللازمة لتنفيذ متطلبات تقارير الاستدامة المعترف بها عالمياً.

وضم وفد جهاز المراقبين الماليين لدولة الكويت، إلى جانب رئيسة الوفد ندى السهلي، كلا من مدير إدارة الرقابة المالية فؤاد الطبطبائي ومدير مكتب المراقبين الماليين علي الشمري ومساعد مراقب مالي ديننا الصبيح، وذلك في إطار مشاركة الجهاز في أعمال الاجتماع والفعاليات المصاحبة له. وتأتي مشاركة جهاز المراقبين الماليين في أعمال الاجتماع في إطار حرص دولة الكويت على تعزيز حضورها في المحافل الدولية المعنية بالحوكمة والاستدامة والتقارير المالية وحماية المال العام وتحقيق الاستدامة على الأمد الطويل.

وقالت السهلي إن الاستدامة المؤسسية لا تبدأ بإعداد التقرير، والرقابة الفعالة لا تبدأ بعد وقوع الخطأ، مؤكدة في هذا السياق أهمية بناء منظومات رقابية وقائية قادرة على دعم عملية اتخاذ القرار وتعزيز النزاهة والشفافية وحماية المال العام وتحقيق الاستدامة على الأمد الطويل.

كونا: أكد جهاز المراقبين الماليين أهمية تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة وحسن إدارة الموارد العامة، مشدداً على ضرورة الانتقال من مفهوم الرقابة اللاحقة إلى الرقابة الوقائية، بما يسهم في رفع كفاءة الإدارة المالية الحكومية والحد من المخاطر قبل وقوعها. جاء ذلك في كلمة ألقاها رئيسة جهاز المراقبين الماليين ندى السهلي خلال الاجتماع الـ 43 لمجموعة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بالمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، المنعقد في جنيف إلى الثاني من أكتوبر المقبل. واستعرضت السهلي خلال الاجتماع تجربة دولة الكويت في مجال الحوكمة والرقابة المالية الوقائية ودورها في دعم الاستدامة المؤسسية وحماية المال العام، إلى جانب رؤية الجهاز بشأن تطوير منظومات الرقابة وتعزيز فاعليتها في دعم القرار المالي الحكومي. وشددت على أهمية تعزيز جودة المعلومات المالية وغير المالية باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية لدعم متخذي القرار ورفع